بالامكان والحملة ضروري البطلان ووجه الملازمة ان امكان الشيء
من اوصافه الذاتية ولا بد للموصوف من محل يقوم به فقبل وجود الممكن يكون
فيما صدقا بالممكن المعدوم وهو المحال كما قال او غيره وهو الثاني والجواب
ان الوصف الذاتي ما يكون مقتضى الذات ولا يلزم من كونها موجودة
ان توجد قبل الذات قوله السادس لا نعلم ضرورة ان الامكان نسبة
بين الممكن ووجوده بل وجه التأخر عنها فيكون الممكن قبله واجبا او
ممتنعا والاكثر الوجوب للجواز المحال من السادس ان الامكان نسبة
بين الممكن ووجوده فيكون متأخرا عنهما بتقبل تحققه فيكون الممكن اما
واجبا او ممتنعا او نعيده يصير ممكنا وهو معنى الانقلاب والجواب بان قبل
وعلى تقدير كونه اعتباريا ايضا يكون متأخرا ويلزم المحال قلنا اذا لم
يكن له تحقق في الخارج لم يكن بينه وبين الماهية تقدم وتأخر الا بحسب العقل
بمعنى انه اذا لاحظ العقل الماهية والوجود والنسبة بينهما فعقله معقول
عارض للماهية هو الامكان من غير ان يلزم انقلاب لان الماهية دائما هي
الجنسية قوله احتج المخالف بان الوجوب والامكان وجوديان لانا غد ميين لزم
ثانيا اللاول كون العدم موكدا للوجوب ومقتضيا لثباته ضرورة ان الو
جوب كذلك قلنا اعتباري عقلي لا عدم محض ثم قد سبقت الاشارة الى
الفرق بين الوجود والوجودي والاعتباري والعدمي وان تشكيكاته
السابقة دالة على ان ليس الوجوب والامكان امرين موجودين في الخارج
من غير دلالة على كونهما وجوديين واعتباريين والظاهر انهما يتواردان
على محل واحد لانا انا قد فيهما اثر العدم فالوجه الاول من تمسكات المخالف
وهي تختص بالوجوب انه لو كان عدميا لزم كون العدم موكدا للوجود و
مقتضيا لثباته ضرورة ان الوجوب تاكد الوجود واقتضاء والحملة لازم
بطلان العدم منافيا للوجود فكيف يؤكده والجواب انه ليس عدما
محضا بشرط ثبوته الوجود بل هو امر اعتباري مفهومه ضرورة الوجو

انتفاء

وانتفاء فيصلح مؤكدا له قوله الثاني ارتفاع النقيضين ضرورة ان الا
وجوب والامكان عدميان لصدقهما على الممتنع قلنا قد يكون الصادق
على المعدوم وجوديا باعتبار بعض الافراد ولو سلم فقد يكون النقيضان عد
ميين كالامتناع واللاامتناع والعمى واللاعمى ومعنى ارتفاع النقيضين
في المعدومات ان صدقهما على الشيء لا خلوهما عن الوجود والثبوت كما في
القضايا والنسب المساواة والعموم والخصوص والمباينة وانتفاء الجمع ا
نما باعتبار الصدق على الشيء وفي القضايا باعتبار ثبوتها بنفسها الثاني
الثاني ان الوجوب والامكان لو كانا عدميين لزم ارتفاع النقيضين
لان نقيضهما اعني اللاوجوب واللاامكان ايضا عدميان لصدقهما
على الممتنع فالقطع بان الوجودي لا يصدق على المعدوم وكون النقيضين
عدميين هو معنى ارتفاعهما والجواب ان صدق الشيء على المعدوم
لا ينافي كونه مفهوما يوجد بعض افراده لانا انما الصادق على الممتنع
وعلى العدم ونحو ذلك نعني بالوجود والوجودي ما يكون جميع افراده الشيء
موجودة الشيء ولو سلم فلا نسلم استحالة كون النقيضين عدميين
كيف وهو واقع كالامتناع واللاامتناع والعمى واللاعمى ومن ثم حصر انه
ارتفاع النقيضين ممنوع بل معنى ارتفاع النقيضين في المعدومات ان لا
يصدقا على شيء مثل ان لا يصدق الوجوب واللاوجوب على شيء ما لا
مشروط عنه فان ذلك ارتفاع للنقيضين وليس معناه خلو النقيضين
عن الوجود والثبوت في نفسها بان يكون الامتناع معدوما وكذا اللاامتناع
لصدقه على المعدوم المستحيل فان استحالة ذلك ممنوعة نعم ارتفاع النقيض
النقيضين في القضايا هو ان لا تصدق القضيتان المتناقضتان في نفسها
وكلا فيه ان لا تكون ثابتة في نفسها وهذا ليس بممكن وهذه النسب
النسب من المساواة والعموم والخصوص والمباينة وانتفاء الجمع انما
تكون باعتبار صدقها على الشيء وفي القضايا باعتبار صدق نفسها ثبوتها

Copyright © King Saud University